آبي وصف استهداف فرقاطة صينية لسفينة يابانية بـ«العمل الخطير»

طوكيو تلوح بعصا الحزم في وجه بكين وتدعوها إلى «ضبط النفس»

طوكيو - «وكالات»: وصف رئيس الحكومة اليابانية شينزو آبي قيام فرقاطة صينية بتصويب صواريخها على سفينة حربية يابانية قرب جزر متنازع عليها في بحر الصين الشرقي «بالعمل الخطير» ويدعو بيجينغ الى توخي «ضبط النفس».

وقال آبي لنواب البرلمان الياباني في طوكيو إن الخطوة الصينية قد تؤدي الى «وضع لا يمكن التنبؤ بعواقبه».

وكانت الولايات المتحدة قد عبرت عن قلقها حول الحادث الذي جاء في وقت تشهد فيه العلاقات بين البلدين توترا شديدا.

ودعا آبي الصين الى الامتناع عن «التصعيد غير المبرر» للموقف في الصراع حول الجزر التي يتنازع البلدان السيادة عليها.

وقال «في وقت لاحت فيه في الافق بوادر على تحسن الاجواء وميل نحو توخي لغة الحوار بين اليابان والصين، فإن لجوء الصين الى هذا الشكل من الاستفزاز امر مؤسف حقا».

يذكر ان ثلاث دول، الصين واليابان وتايوان تتنازع السيادة على الجزر «التي يطلق الصينيون عليها اسم دياويو، بينما يسميها اليابانيون سنكاكو» التي تحتلها اليابان في الوقت الراهن.

شينزو آبي

وكان الخلاف بين بيجينغ وطوكيو حول السيادة عليها قد تواصل منذ سنوات عديدة، ولكنه تصاعد في سبتمبر الماضي عندما قامت الحكومة اليابانية بشراء ثلاث منها من «مالكها» الياباني.

وتقوم السفن التابعة للحكومة الصينية منذ ذلك الحين بالابحار في المياه المحيطة بالجزر، وهي مياه تدعي اليابان السيادة عليها، مما اثار مخاوف من احتمال اندلاع نزاع مسلح بين الجانبين.

وكان وزير الدفاع الياباني ايتسونوري اونوديرا قد قال امس الاول إن فرقاطة تابعة للبحرية الصينية قد سلطت شعاع رادارها الخاص بتصويب الصواريخ سفينة عسكرية يابانية في الثلاثين من يناير الماضي.

واضاف الوزير الياباني ان مروحية عسكرية يابانية قد سلط عليها رادار فرقاطة صينية في التاسع عشر من الشهر الماضي.

وقال الوزير «إن استخدام الرادارات الخاصة بتصويب الاسلحة امر غير مالوف بالمرة، ونحن نخشى ان يؤدي هذا الاستخدام الى نشوء وضع خطير في حال وقوع خطأ مهما كان بسيطا».

ولم تعلق بيجينغ رسميا على الحادثة، ولكن الولايات المتحدة حذرت من انها قد تقوض الاستقرار في المنطقة.

... وتفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية

طوكيو - «كونا» — قررت الحكومة اليابانية امس فرض عقوبات اضافية اقتصادية على افراد ومنظمات من كوريا الشمالية تتمثل في تجميد ممتلكات تابعة لأفراد ومؤسسات كورية شمالية في اليابان.

وذكر الخارجية اليابانية في بيان ان هذه الإجراءات الجديدة التي بدأ تنفيذها امس تتضمن تجميد ممتلكات اربعة افراد وست منظمات يشتبه بتورطها في تطوير الأسلحة النووية والصواريخ وأسلحة الدمار الشامل التي تطورها بيونغ يانغ.

جيشها كثف غاراته الجوية على متمردي الشمال

فرنسا تفكر في الانسحاب من مالي... الشهر المقبل

لوران فابيوس خلال زيارة ميدانية لجنود بلاده في مالي

عواصم - «وكالات»: قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن بلاده تعتزم البدء بسحب قواتها المنتشرة في مالي «اعتبارا من مارس اذا سار كل شيء كما هو متوقع».

وقال فابيوس لصحيفة مترو في مقابلة نشرت امس، اعتقد انه اعتبارا من مارس ، إذا سار كل شيء كما هو متوقع، يفترض ان ينخفض عدد الجنود الفرنسيين» المنتشرين في مالي.

واوضح الوزير الفرنسي ان بلاده «لا تنوي البقاء دائما في مالي» مشيرا إلى أن الأفارقة والماليين هم من يجب أن يتولى عمليات حفظ سلام وأمن البلد والحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته.

وأكد فابيوس «لهذا السبب سنسلم تدريجيا المهمة إلى البعثة العسكرية الأفريقية»، مشيرا إلى أن القوات الفرنسية» ستواصل التحرك إلى الشمال، حيث لا تزال هناك معاقل إرهابية».

وتنشر فرنسا حاليا في مالي نحو 4 آلاف من جنودها، وقد واصلت القوات الفرنسية تقدمها نحو الشمال لمطاردة المسلحين الإسلاميين الذين تشير التقارير إلى انسحابهم إلى جبال ايفوغاس شمال كيدال على مقربة من الحدود مع الجزائر.

وقد أعلن الجيش الفرنسي عن تكثيف غاراته الجوية خلال الأيام القليلة الماضية، والتي تواصلت مساء امس الاول، على مواقع في منطقة تيساليت واغيلهوك شمال كيدال، يصفها بانها «مخازن لوجستية ومراكز تدريب» للجماعات الإسلامية المسلحة.

وأعلن وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان الثلاثاء عن أن حصيلة القتلى في صفوف المسلحين الإسلاميين خلال ثلاثة أسابيع من التدخل العسكري الفرنسي بلغت «المئات» وقتل العديد منهم في الغارات الجوية أو في المعارك المباشرة في كونا وغاو.

وكان نحو 1800 جندي تشادي انتشروا في مدينة كيدال في شمالي مالي التي كانت آخر معقل تحت سيطرة المتمردين، حسب القوات الفرنسية.

ومن المقرر ان يبلغ عديد قوات البعثة الأفريقية عند اكتمالها نحو 6 آلاف عسكري، بيد انه لم يصل حتى الآن إلى مالي سوى ثلث هذا العدد.

الصورة: لوران فابيوس مصافحا بعض جنود بلاده المشاركين في العملية العسكرية

نتانياهو يحاول تشكيل حكومة وحدة ... وحزب العمل يرفض المشاركة

غزة - «كونا» - اكد رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو امس الاول سعيه الى تشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بقاعدة برلمانية واسعة في الكنيست قدر الامكان.

وبرر نتنياهو الذي كان يتحدث في جلسة افتتاحية بالكنيست الاسرائيلي الجديد رغبته هذه بما اسماه التهديدات والمخاطر التي تحدق بدولة اسرائيل في الوقت الحاضر.

واوضح انه اجرى محادثات مع رؤساء جميع الكتل البرلمانية في اطار هذه المساعي.

واعلن حزب العمل الاسرائيلي امس رفضه الدخول في هذه الحكومة مؤكدا وجود هوة واسعة تفصل مواقفه عن تلك التي يتبناها نتانياهو في القضايا السياسية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية.

جاء ذلك بعد اجتماع عقدته رئيسة الحزب شيلي يحوموفيتش مع نتانياهو.

واكدت يحوموفيتش في تصريحات للصحافيين نقلتها الاذاعة العبرية ان هوة كبيرة تفصل وجهات النظر مع نتنياهو في كثير من القضايا الخاصة بالمجتمع الاسرائيلي والاقتصاد وغيرها.

ونبهت الى ان الهوة ذاتها تنسحب كذلك على المواقف الخاصة بقضية استئناف العملية السلمية مع الفلسطينيين.

واشارت الى ان مواجهة هذه الفروق والخلافات الكبيرة مع نتانياهو حول هذه القضايا تتطلب من حزب العمل ان يخدم الشعب في اسرائيل من خلال بقائه في المعارضة وهو الموقف الذي اعلن عنه من قبل.

وتقرر عقد الاجتماع بين رئيسة حزب العمل ونتانياهو الذي عبر اكثر من مرة عن امله في تشكيل ائتلاف حكومي موسع لمواجهة ما تتعرض له اسرائيل من اخطار.

وفازت القائمة التي قادها نتانياهو في الانتخابات الاخيرة التي جرت قبل نحو اسبوعين والتي سميت «الليكود بيتنا» بـ31 مقعدا في الكنيست الاسرائيلي البالغ عدد مقاعده 120 مقعدا فيما حصل حزب العمل على 15 مقعدا.

واتفق محللون في اسرائيل على ان هذه الانتخابات قادت الى تعادل واضح بين قوى معسكري اليمين واليسار بحصول كل طرف منهما على 60 مقعدا الامر الذي سيجعل من الصعب على نتنياهو تشكيل حكومة موسعة بقيادته.

شؤون

الأمير يؤكد

الاستثمارية جار دراستها، او تقديمها في شكل ودائع او الاكتتاب في سندات واذون خزانة، بشرط استقرار الاوضاع السياسية والأمنية.

كما كشف عن أن هناك اتفاقا وقع بالأحرف الأولى، لقرض بقيمة 100 مليون دولار خلال زيارة وفد من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية للقاهرة، منذ عدة أيام مع الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة التعاون الدولي ويوجه لتحديث وتطوير السكك الحديدية، خصوصا المحطات التي تمر بمحافظة بورسعيد.

وعلى هامش المؤتمراستقبل سمو الأمير الشيخ صباح الاحمد ظهر أمس رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والوفد الرسمي المرافق له، وذلك بمقر اقامة سموه في العاصمة المصرية القاهرة. حضر اللقاء أعضاء الوفد الرسمي المرافق لسمو الأمير.

على صعيد فعاليات القمة الإسلامية فقد حضرها قادة وزعماء 56 دولة، بينها السعودية التي ترأس وفدها ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وسط خلاف بين إيران ودول عربية حول الملف السوري.

وكشفت مصادر شاركت في الاجتماعات التحضيرية للقمة أن الخلافات مع إيران بشأن الملف السوري تركزت على المسؤولية وراء الأحداث الدامية في سوريا، ورغبة طهران بعدم تحميل النظام منفردا المسؤولية عن الأزمة في بلاده.

وشهدت العاصمة المصرية تحضيرات أمنية مشددة للتوفير الحماية اللازمة لمؤتمر القمة الإسلامية الثانية عشرة، فيما تم نقل مقر عقد القمة إلى فندق قريب من مطار القاهرة تحت حماية القوات المسلحة.

وتصدرت القضية الفلسطينية والاستيطان الإسرائيلي مناقشات القادة في القمة الإسلامية، إضافة إلى تطورات الأزمة السورية والأوضاع في الصومال والمسائل السياسية ذات التأثير على دول المنظمة وبؤر الصراعات في العالم الإسلامي ومكافحة ازدراء الدين الإسلامي ومعتنقيه فيما يعرف بالإسلاموفوبيا وانشطة نشر قيم التسامح والوسطية وسبل التواصل مع المجتمعات غير المسلمة ووضع الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

في سياق متصل، وفي مسودة البيان الختامي للقمة الإسلامية، دعت منظمة التعاون الإسلامي إلى انتقال سلمي سريع للسلطة في سوريا.

كما دعت المسوّدة إلى حوار سريع بين المعارضة السورية وأقطاب النظام الذين لم تتلوث أيديهم بدماء السوريين، واعتبرت المسودة النظام السوري المسؤول الأول عن أحداث العنف الجارية في سوريا.

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أكمل الدين إحسان أوغلو، وجود رغبة لدى الجميع لوقف شلال الدم السوري ووقف عمليات التدمير المستمرة هناك.

وقد غادر سمو أمير البلاد يرافقه نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد مطار القاهرة الدولي عصر أمس متوجها الى المملكة المغربية الشقيقة في زيارة خاصة.

وكان في وداع سموه رعاه الله على أرض المطار وزير الدولة المصري للطيران المدني وائل المعداوي وسفير دولة الكويت في القاهرة الدكتور رشيد حمد الحمد.

وفي كلمته التي افتتح بها القمة أكد الرئيس المصري محمد مرسي أن «الأمة الإسلامية العظيمة تعقد علينا الآمال الكبار للتغلب على التحديات التي تواجهها وتدعونا لتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات التي تزخر بها بلادنا... ومن ثم، فقد آثرنا أن يكون موضوع قمتنا اليوم... هو «العالم الإسلامي» تحديات جديدة وفرص متنامية».

وأوضح أن «الموارد العظيمة لأمتنا وقدراتها الكامنة لا تتناسب بحال مع واقعها الحالي وهذا ما يعكس بوضوح جسامة المهام الملقاة على عاتقنا».

كما دعا إلى تكثيف الجهود لتصحيح الصورة السلبية التي يجري ترويجها عن الإسلام، بما يمنع الإساءة إلى ديننا الحنيف ويعرف بقيمه الإنسانية الحضارية السامية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن عددا من الجاليات المسلمة في دول عديدة تعاني من ظاهرة الإسلاموفوبيا أي كراهية الإسلام أو الخوف المرضي من الإسلام وهو ما يدعونا لمناقشة الأمر بما يستحقه من اهتمام كبير مع شركائنا في المجتمع الدولي.

وقال الرئيس مرسي أيضا: إننا نواجه على المستوى السياسي العديد من التحديات... على رأسها وفي قلب كل منا: القضية الفلسطينية... حجر الزاوية لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم أجمع، مؤكدا أن مصر بثورتها التي قامت لإعلاء قيم الحرية والديمقراطية والشورى والعدالة الاجتماعية... وبتاريخها الذي يشهد إنها كانت في كل العصور درع الأمة وأمانها... ملتزمة بكل ثبات ووضوح بدعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة... حتى ينال حريته في وطنه المستقل.

كما أكد أن على النظام الحاكم في سوريا أن يقرأ التاريخ ويعي درسه الخالد: إن الشعوب هي الباقية وإن من يعلون مصالحهم الشخصية فوق مصالح شعوبهم ذاهبون لا محالة، ولفت كذلك إلى أحداث العنف الطائفية ضد مسلمي ولاية «راكين» بجمهورية اتحاد ميانمار، معتبرا أنهم يعيشون وضعا صعبا لا يمكن السكوت عنه، مطالبا حكومة ميانمار بتحمل مسئولياتها إزاء الأوضاع المتردية في ولاية «راكين»، كما طالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأن يكيلا بمكيال واحد وأن يشددا على احترام وضمان حقوق المسلمين في ميانمار.

من جهته أكد ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في الكلمة التي ألقاها باسم خادم الحرمين الشريفين أمام القمة الإسلامية، أن الدول الإسلامية تمر بمرحلة تحديات أهمها النزاع العربي-الإسرائيلي.

وقال: «يمر عالمنا الإسلامي بالعديد من التحديات والتطورات والتغييرات بالغة الدقة، مما يتطلب منا جميعاً تدارس أبعادها وتداعياتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وضرورة اتباع أفضل السبل المنهجية لمعالجتها والتخفيف من حدتها على شعوبنا الإسلامية، خاصة في الجوانب الاقتصادية والتنموية».

اضاف «يأتي النزاع العربي - الإسرائيلي في مقدمة هذه النزاعات، والذي يتمحور حول قضية الشعب الفلسطيني وحصوله على حقوقه المشروعة، والتصدي للتوسع الإستيطاني الذي تمارسه إسرائيل، الأمر الذي يتوجب علينا جميعاً الوقوف ضده وتكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد لممارسة الضغط على إسرائيل لإيقاف عدوانها».

وأكد الأمير سلمان في كلمته أن النظام السوري يرتكب جرائم بشعة ضد الشعب، وأنها وصلت لمستويات لا يمكن الصمت عنها.

وقال: «يجب على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات والقرارات اللازمة لردع هذه الجرائم والعنف عن الشعب السوري، وإنهاء انتقال السلطة بكل الوسائل الممكنة».

وأضاف: «أؤكد مجدداً وقوف المملكة العربية السعودية الكامل مع الشعبين الفلسطيني والسوري في هذه النوازل، ودعوة كافة الدول إلى تكثيف الجهود على كافة المستويات لتحقيق مطالبهم المشروعة، بعيداً عن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للأمة الإسلامية وإثارة الفرقة والشقاق فيما بين شعوبها والتأثير على هويتهم الثقافية لتحقيق مآرب سياسية، وذلك حتى نستطيع أن نعزز من فرص تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة».

وعن الإرهاب، قال الأمير سلمان إنه بات يشكل ظاهرة خطيرة على أمن المجتمعات دون استثناء، مضيفاً «الإرهاب ظاهرة لا دين لها، ويحب محاربتها بكل الوسائل الممكنة».

ولفت إلى أنه «من التحديات الكبرى التي تواجهها الأمة الإسلامية اليوم استفحال ظاهرة كره الأديان ورموزها من قبل ذوي الأهداف المشبوهة وبعض أصحاب النفوس الضعيفة، الذين اتخذوا من حرية التعبير والرأي وسيلة للهجوم على المسلمين ومقدساتهم، دون أي رادع أخلاقي وقانوني لتجريم مرتكبيها».

لذا فإننا نطالب من كافة الدول الأعضاء بالمنظمة أن يدعموا مقترح المملكة العربية السعودية لدى هيئة الأمم المتحدة لاستصدار قرار يدين أي جهة «دولة أو مجموعة أو أفراد» تتعرض للأديان السماوية وللأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ووضع العقوبات الرادعة لمثل هذه الأعمال».

الراشد: الحوار

وأعرب عن الامل في أن يحقق الحوار الوطني في البحرين أهدافه المرجوة في تعزيز الأمن والالتزام بالأسس الدستورية التي وافق عليها الشعب البحريني الشقيق داعيا الاطراف المعنية الى المشاركة الفعالة والايجابية من أجل انجاح الحوار وتحقيق أهدافه.

وأشاد الراشد بخطوة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وما تبينه من رغبة سامية لجلالته في قيادة مملكة البحرين الشقيقة الى بر الامان بما يمكنها من استعادة مكانتها الاقليمية والدولية كمركز تجاري ومالي مهم في المنطقة وينعم شعبها بالامن والعيش الكريم مشيرا الى أن طيبة هذا الشعب ومعدنه الاصيل سيمكنانه من تجاوز المرحلة السابقة.

ومن المنتظر أن يتوجه الرئيس الراشد على رأس وفد برلماني يوم السبت المقبل الى مملكة البحرين في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام.

لجان تحقيق

جسر جابر وعقد محطة الزور «حول شوائب وتجاوزات منسوبة للعقدين تم تداولها عبر وسائل الاعلام إن صحت».

وانتخب المجلس لعضوية تلك اللجنة كلا من النواب خلف دميثير وعبدالحميد دشتي ويعقوب الصانع وناصر المري وعدنان المطوع.

وأجل المجلس مقترح اسقاط فوائد القروض إلى جلسة 19 الجاري بناء على طلب الحكومة بإعادة التقرير الى اللجنة المالية.

وأحال المجلس أمس على الحكومة مشروع القانون في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 34 عضوا من اصل الحضور وعددهم 38 عضوا فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت.

وأشارت المذكرة الايضاحية للقانون الى اتفاقية «مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية» التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر نوفمبر 2000 والبروتوكولين المقترنين بها ويختص اولهما بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص لاسيما النساء والاطفال فيما يختص الاخر بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

واوضحت المذكرة ان دولة الكويت صدقت على الاتفاقية المذكورة والبروتوكولين الملحقين بها بالقانون «5 لسنة 2006» «لذا أضحى من اللازم اتخاذ التدابير التشريعية الجزائية لمواجهة هذه الجرائم بتوصيفها ووضع العقاب المناسب لكل منها» من خلال مشروع القانون المذكور.

من جانبه أكد وزير الكهرباء والماء وزير الاشغال العامة عبدالعزيز الابراهيم في جلسة مجلس الامة العادية التكميلية أمس ان عقدي مشروعي محطة الزور الكهربائية وجسر جابر مرا عبر القنوات الدستورية والقانونية وان ميزانيتيهما معتمدتان.

جاء ذلك في رد الوزير الابراهيم في الجلسة على طلب تقدم به عدد من النواب لتشكيل لجان تحقيق فيما اثير عن ان المشروعين شابهما تجاوزات.

وقال ان «جميع هذه العقود مرت عبر القنوات الدستورية بداية من ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية والفتوى والتشريع وميزانياتها معتمدة».

واضاف ان «هذه الاجراءات ستولد تخوفا وعدم ثقة لدى المستثمرين والشركات في مناقصات البلاد» مشيرا الى ان هذا سينتج عنه امران «اما عزوفهم عن التقدم للمشاريع المطروحة او فرضهم شرطا جزائيا في حال الغاء العقد كما حصل في عقد الداو».

وابدى الوزير الابراهيم استعداده للرد على اي تساؤل يطرحه النواب وشرح اي تفاصيل حول هذين المشروعين مبينا ان تشكيل لجان تحقيق «يبعث رسالة بعدم الثقة في الجهات الرقابية الاخرى كديوان المحاسبة والفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية».

واوضح انه كان من المفترض ان «تدخل محطة الزور حيز التشغيل هذا العام الا ان مجلس الامة اوقف جميع إجراءات مشروع المحطة الزور» معبرا عن شكوكه حيال انتهاء مشروع المحطة العام المقبل.

وكشف ان الارقام والاحصائيات تدل على انه في حال عدم انخفاض استهلاك الكهرباء «ليس لدينا الا خياران اما ان ننفذ القطع المبرمج او ان لا نوصل الكهرباء الى العقارات الجديدة» مؤكدا ان وزارة الكهرباء والماء تسابق الزمن لتفادي هذين الخيارين.

مفاجأة القلاف

حسين القلاف استجواباً لوزير المواصلات والذي حدد له جلسة 19 من فبراير للمناقشة.

وقال حماد ان سبب التأجيل حتى لا تكون الجلسة المقبلة مملة يتم فيها مناقشة استجوابين في جلسة واحدة، لافتا الى اننا سننتظر، فاستجوابنا «يطير حكومة وليس وزيراً فقط».

واشار الى انه تم التنسيق مع النائب نواف الفزيع بأن لا يقدم استجوابه لوزير المالية قبل مناقشة استجواب وزير النفط الذي سيقدم في الوقت المناسب، مبينا لا نريد ان يحصل ما حصل مع زميلنا النائب حسين القلاف الذي قطع الطريق علينا فهو «يمون».

«الشؤون»: إحالة

تصريح صحافي أمس ان الاحالة تأتي عقب اعتماد لجنة احالة المخالفات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل برئاسته وعضوية مديري ادارات تفتيش العمل والتنسيق ومدير الادارة القانونية والاختصاصي القانوني بإدارة التفتيش «لقرار احالة ملفات تلك الشركات الى ادارة التحقيقات بوزارة الداخلية» ومن بين تلك الملفات 50 ملفا مخالفا وفقا لتفتيش العمل وثمانية ملفات مخالفة في مجال السكن العمالي».

وأكد ان قرار الاحالة يأتي تمهيدا لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون العمل والمتمثلة في توقيع الغرامات التي لا تقل عن 100 دينار كويتي ولا تزيد على 200 دينار عن كل عامل بحسب اعداد العمالة في تلك الملفات.

ودعا أصحاب الاعمال الى الالتزام بأحكام قانون العمل والقرارات الوزارية المنفذة له حرصا على عدم التعرض للعقوبات خصوصا في مجالات السكن العمالي.

واشار الى تكثيف الوزارة لعمليات التفتيش على المساكن المخصصة للعمالة من قبل أصحاب الاعمال حرصا منها على تطبيق شروط السكن التي نص عليها القانون.

«العدل»: سنواجه

الداخلية ومنسوبيها «على تعاونهم الكبير مع موظفي وزارة العدل في استتباب الامن وسير الجلسات دون أي منغصات».

وأضاف ان التعاون مستمر بين وزارتي العدل والداخلية «وسيكون بشكل أكبر لمواجهة أي محاولات لافساد وتعكير الامن داخل دور العدالة».

ودعا المواطنين ومراجعي دور العدالة «الى التعاون مع رجال الامن وموظفي دور العدالة لحفظ النظام حرصا على سلامتهم ولعقد جلسات المحاكم بشكل سليم دون أي تشويش».

وأشار الى أن تشديد الاجراءات الامنية في دور العدالة «سيكون من ضمن الاولويات المستقبلية».

الأزرق يهزم

كما تضم أيضا منتخبي إيران ولبنان اللذين يلتقيان في طهران.

سجل الهدف الاول بدر المطوع في الدقيقة 24 مستغلا تمريرة يوسف ناصر وسجل المدافع حسين فاضل الهدف الثاني في الدقيقة 60 مستغلا تمريرة المطوع.. وحمد أمان يضيف الهدف الثالث للأزرق في الدقيقة 66 من اللمسة الأولى بعد أقل من دقيقة على نزوله بديلا لفهد العنزي.

وقدم منتخبنا مستوى متميزا، واضاع أهدافا بالجملة على مدار الشوطين، لم يقدم خلالها التايلنديون شيئا، سوى محاولات تحطمت أمام الدفاع الأزرق.